

مؤشر مدراء المشتريات PMI® للإمارات التابع لمجموعة IHS Markit

تعثر نمو الأعمال الجديدة في فبراير

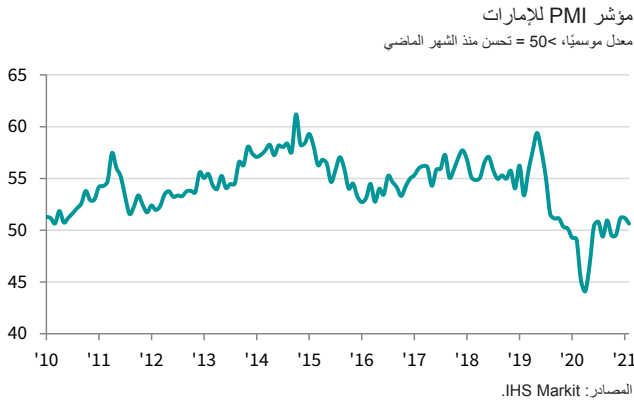
النتائج الأساسية:

الطلبات الجديدة تفشل في الارتفاع بسبب قيود كوفيد-19 الجديدة

توسع الإنتاج بشكل متواضع، مع استقرار أعداد الوظائف إلى حد كبير

مؤشرات على تزايد ضغط العرض مع إطالة مواعيد التسليم

تم جمع البيانات خلال الفترة من 11 إلى 22 فبراير 2021.



تعليق

في إطار تعليقه على نتائج الدراسة الأخيرة، قال ديفد أوين، الباحث الاقتصادي في مجموعة IHS Markit:

"كان لتشديد قيود كوفيد-19 في شهر فبراير تأثير ملحوظ على اقتصاد الإمارات، وفقاً لبيانات دراسة مؤشر مدراء المشتريات، حيث فشلت الطلبات الجديدة في النمو لأول مرة منذ شهر أكتوبر الماضي، بينما تراجع نمو الإنتاج منذ بداية العام. وكانت التقارير التي تفيد بضعف الطلب صادرة بالأساس عن القطاعات التي شهدت أقسى القيود، رغم أن بعض الشركات في جانب الإنتاج تضررت بشدة من التأخيرات الجمركية ومشاكل الشحن العالمية.

"إن العودة إلى إجراءات الإغلاق الأكثر صرامة أدت إلى أن توقعات العديد من الشركات لنمو الإنتاج المستقبلي ظلت منخفضة في شهر فبراير، على الرغم من نجاح برنامج اللقاحات الإماراتي الذي مهد الطريق لإعادة فتح الاقتصاد في وقت لاحق من العام. أعطت 6% فقط من الشركات نظرة مستقبلية إيجابية للأشهر الـ 12 المقبلة، مع بقاء مستوى الثقة عموماً عند واحد من أضعف مستوياته في تاريخ السلسلة."

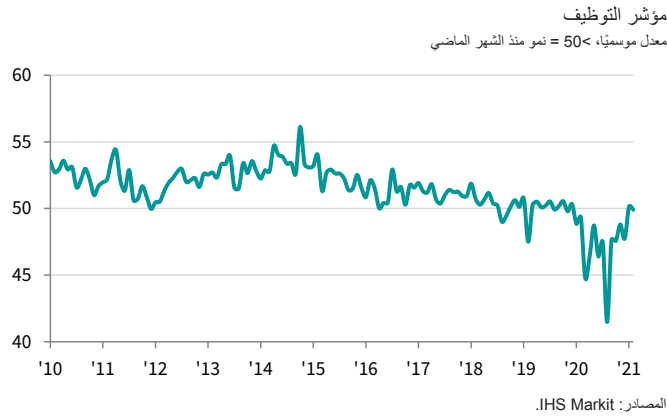
أشارت أحدث بيانات لدراسة مؤشر مدراء المشتريات إلى اضطرابات جديدة في القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط في شهر فبراير، حيث أدى ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) إلى زيادة القيود في قطاعات من الاقتصاد وإعاقة مبيعات العملاء. فضلاً عن ذلك، فشلت الأعمال الجديدة في الارتفاع لأول مرة في أربعة أشهر، مما ساهم في زيادة متواضعة في الإنتاج وثبات مستوى التوظيف دون تغيير إلى حد كبير. وقد تحسنت توقعات الشركات لكن بشكل تدريجي فقط حيث أدت القيود إلى مزيد من عدم اليقين بشأن آفاق النمو على المدى القصير على الرغم من الآمال في حدوث انتعاش في النصف الأخير من عام 2021.

أشارت الشركات أيضاً إلى أن تأخيرات سلسلة التوريد العالمية أثرت على اقتصاد الإمارات العربية المتحدة في شهر فبراير، حيث طالت مواعيد تسليم مستلزمات الإنتاج بأسرع معدل منذ شهر أبريل الماضي. ومع ذلك، كان التأثير على التكاليف محدوداً حتى الآن، مما سمح للشركات بمواصلة تقديم خصومات على المبيعات.

هبط مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) لمجموعة IHS Markit في الإمارات - وهو مؤشر مركب يُعد موسميًا تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - من 51.2 نقطة في شهر يناير إلى 50.6 نقطة في شهر فبراير، مشيراً إلى تحسن هامشي متباطئ في الأوضاع التجارية.

ظل المؤشر فوق المستوى المحايد (50.0 نقطة) إلى حد كبير بسبب المكون الفرعي للإنتاج، والذي ظل يشير إلى ارتفاع النشاط التجاري في الاقتصاد غير المنتج للنفط في الإمارات. ومع ذلك، تباطأ معدل نمو الإنتاج عن الشهر السابق وكان متواضعاً، حيث علق عدد من الشركات على تراجع معدلات الطلب بسبب تشديد قيود كوفيد-19 على مجالات مثل البيع بالتجزئة والخدمات.

تابع...



قللت هذه القيود بشكل ملحوظ من إنفاق العملاء وساهمت في توقف نمو الطلبات الجديدة، وذلك بعد ثلاثة أشهر متتالية من التوسع. كما تأثر القطاع بانخفاض طفيف في مبيعات الصادرات، بعد ارتفاع حاد تم تسجيله في بداية العام.

بالإضافة إلى ذلك، أشارت بعض الشركات إلى أن التأخير في تسليم مستلزمات الإنتاج ساهم في تباطؤ نمو الإنتاج خلال شهر فبراير. وكانت هذه التأخيرات مرتبطة في أحيان كثيرة بمشاكل العرض العالمية الأوسع نطاقاً، بما في ذلك النقص في المواد الخام وقدرات النقل. وجدير بالذكر أن مواعيد التسليم الإجمالية طالت بأسرع معدل منذ شهر إبريل 2020. ونتيجة لذلك، في حين تمكنت الشركات من زيادة مخزون المشتريات مرة أخرى، كان معدل النمو هو الأبطأ منذ ثلاثة أشهر.

من ناحية إيجابية، كان التأثير على ضغوط التكلفة محدوداً حيث ارتفعت أسعار مستلزمات الإنتاج بشكل طفيف خلال فترة الدراسة الأخيرة. في الوقت نفسه، واصلت بعض الشركات تقديم خصومات في محاولة لزيادة طلب العملاء، ما أدى إلى مزيد من الانخفاض في متوسط أسعار البيع.

كانت معدلات التوظيف مستقرة إلى حد كبير في شهر فبراير، حيث أدى عدم تغير أحجام المبيعات إلى أن الشركات لم تشهد ضغطاً كبيراً على القدرة الاستيعابية وتمكنت من خفض الأعمال المتراكمة للشهر السادس على التوالي. وارتبط ضعف معدلات التوظيف أيضاً بتوقعات الإنتاج للأشهر الـ 12 المقبلة والتي، على الرغم من تحسنها إلى أعلى مستوى في خمسة أشهر، ظلت ضعيفة بالمقاييس التاريخية. وعلقت الشركات بأن القيود الجديدة جعلت التوقعات على المدى القريب أكثر غموضاً، على الرغم من أن الانتشار السريع للقاحات كوفيد-19 والمكاسب التجارية الجديدة المتوقعة من معرض إكسبو 2020 تعني أن الشركات كانت متفائلة بشكل عام بتحسين الاقتصاد في وقت لاحق من العام.

تعليق

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44 207 064 6237
david.owen@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركات
IHS Markit
هاتف: +44 207 260 2234
joanna.vickers@ihsmarkit.com

نبذة عن IHS Markit
تعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: IINFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجليل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2021. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarkit.com لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)
تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

المنهجية
يتم إعداد مؤشر PMI للإمارات التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستمارة بالردود على الاستبيانات المرسل إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر فبراير 2021 في الفترة من 11-22 فبراير 2021.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

إخلاء المسؤولية

تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار الناتجة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "Purchasing Managers' Index" (PMI) إما أن تكون علامة تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو Markit أو حاصلتها على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.